شناشيل

لماذا صدر الحكومة ضيق؟

■ عدنان حسين

من الواضح أن حكومة السيد نوري المالكي تزداد ضيقاً وبرماً بالمظاهرات، وهذا ما تفضحه ليس فقط الإجراءات الأكثر تشدداً التي اتخذتها يوم الجمعة الماضي للحؤول دون وصول المتظاهرين إلى أماكن التظاهر، وإنما أيضاً استمرار كبار المسؤولين في الحكومة، بمن فيهم رئيسها، في تبرير التعسف في حق المتظاهرين بأنهم يسعون إلى تهديم العملية السياسية وإسقاط النظام و"العودة إلى المربع الأول"، أي إلى عهد نظام البعث.

لا في مظاهرات جمعة الغضب ولا في مظاهرات جمعة الكرامة رأينا بعثيين أو قاعديين.الأغلبية العظمى من المتظاهرين كانت من الشباب المناصر للنظام الجديد والعملية السياسية، ولأنهم كذلك فهم يريدون إصلاح هذا النظام وتقويم العملية السياسية وتصحيح مسارها.. الهتافات الأكثر صخباً والشعارات الأوضح والأبرز في مظاهرات ٢٥ شباط الماضي و٤ آذار الحالي هي تلك التي دعت إلى مكافحة الفساد المالي والإداري وإنهاء نظام المحاصصة وإنفاق أموال النفط على الشعب "مو للحرامية" و إتاحة فرص العمل للخريجين وتوفير الخدمات العامة وإعادة إعمار البلاد وإحياء الاقتصاد الوطني الذي دمرته حروب نظام البعث، وتعزيز الحريات العامة وصون الحقوق المدنية.

نعم كانت هناك شعارات تدعو لإسقاط النظام وهتافات تعرّض برئيس الوزراء شخصياً، لكنها اقتصرت على أقلية ضئيلة نبذها المتظاهرون، وهم ليسوا بعثيين في الواقع وإنما تابعون لجهة شريكة في الحكومة والعملية السياسية.. ليس ذنب المتظاهرين ولا مسؤوليتهم وجود هؤلاء في العملية السياسية والحكومة، وبعد ذلك في ساحات المظاهرات.

المتظاهرون لم ينزلوا إلى الشوارع والساحات، قاطعين العديد من الكيلومترات مشياً على الأقدام، حباً في التظاهر أو للدخول في موسوعة غينيس لمشي المسافات الطويلة.. هم مواطنون عراقيون لبوا أكثر من مرة نداءات القوى السياسية للمشاركة في الانتخابات، متحدّين القاعدة وفلول نظام صدام، وانتخبوا مئات من مرشحي هذه القوى إلى مجلس النواب، وقبله مجالس المحافظات، وأعطوهم الفرصة الكافية للوفاء بوعودهم (أربع سنوات في الدورة البرلمانية السابقة وسنة كاملة منذ انتخابات العام الماضي وسنتان في مجالس المحافظات)، لكن معظم هؤلاء السياسيين خانوا الأمانة وخذلوا ناخبيهم الذين ظلوا يسمعون جعجعة إنفاق عشرات المليارات من الدولارات سنويا ولا يرون طحنا بقيمة ملايين في الأقل، فعيل صبرهم وضاقت صدورهم وخرجوا إلى الساحات والشوارع في مظاهرات سلمية لم يُسجل فيها عنف في مستوى العنف الذي حدث في تونس أو مصر أو اليمن أو ليبيا، بل إن العنف المرتكب جاء أكثره من القوى الأمنية، فلماذا هذا الإصرار العنيد من جانب الحكومة على وصم المتظاهرين بما ليس هو فيهم ولا هم منه، وهو "العودة إلى المربع الأول"؟

هل يعود ضيق مسؤولي الحكومة بالتظاهرات إلى أنهم ينظرون إليها على أنها تنال من هيبتهم الشخصية ومن هيبة حكومتهم؟

المتظاهرون لم يروا أي إجراء ملموس للتجاوب مع مطالبهم.. فقط سمعوا وعوداً وتعهدات سمعوا مثلها وأكثر منها في السنوات الماضية، تستطيع الحكومة أن تريح وتستريح بالبدء في إجراءات تطمئن الناس إلى جديتها في تلبية المطالب.

فتح ملفات الفساد، على سبيل المثال، لا يحتاج إلى وقت طويل، آلاف من قضايا الفساد مكتملة وجاهزة على طاولات الحكومة ومجلس النواب وهيئة النزاهة، الأمر يحتاج فقط إلى قرار شجاع من رئيس الحكومة بفتح هذه الملفات وعدم الخضوع لابتزاز القوى السياسية التي تريد التستر على هذه القضية بسبب تورط مسؤولين كبار وعناصر منها فيها.

لا يريد المتظاهرون أكثر مما جاء في شعاراتهم وهتافاتهم. وبالشروع بتلبية المطالب الأكثر إلحاحا، تضرب الحكومة عصفورين بحجر واحد: قطع الطريق على ما تعتبره محاولة لإعادة البلاد إلى المربع الأول (البعثي) وحفظ هيبة الحكومة ومسؤوليها.

dnan255@btinternet.com

قالت إن الدستور لم يحدد جهة ارتباطها

الاتحادية ترد على النجيفي: ربط الهيئات دستوري ولا تناقض مع قرار ٢٠٠٦

□ متابعة/ المدى

شددت المحكمة الاتحادية العليا على أن قرارها في الـ١٨ من كانون الثاني الماضي هو نفس قرارها المؤرخ في التاسع من حزيران ٢٠٠٦، واللذان أكدا من خلال العبارات الموجودة فيهما على استقلالية الهيئات من النواحي المهنية والإدارية والمالية، فيما أشارت إلى أن الهيئات التي لم ينص الدستور على جهة ارتباطها فإن مرجعيتها تحددها طبيعة المهام التي تقوم بها، مشيرة في هذا الخصوص إلى اختصاص رئاسة الوزراء بإدارة الدولة والوزارة والجهات غير المرتبطة بوزارة.

وورد في كتاب نشر أمس الاثنين للمحكمة الاتحادية وموجه إلى مجلس النواب العراقي أن "طلب رئيس الوزراء أنصب في مضمونه على تفسير بعض نصوص الدستور المتعلقة بالهيئات المستقلة"، مؤكدا أنه "لم تكن هناك منازعة حتى تقام بها دعوى".

وقال إن رئيس الوزراء "طلب في خاتمة كتابه من المحكمة الاتحادية العليا ممارسة دورها في الكشف عن مضامين المواد الدستورية المتعلقة بالهيئات الدستورية"، مشيرا إلى أن الأمر "دعا المحكمة إلى الذهاب لجميع النصوص الدستورية المتعلقة بالموضوع لان هذه النصوص يفسر بعضها بعضا".

وأثار القرار المذكور انتقادات واسعة من الكتل السياسية حيث وصفه التحالف الكردستاني بـ"غير الناجح"، معتبراً أنه سينتقص من استقلالية عمل هذه الهيئات، كما اعتبرت القائمة العراقية أن القرار يشكل انقلاباً على الدستور، مطالبة رئاسة مجلس النواب وقادة الكتل السياسية باتخاذ موقف حازم تجاه حماية الديمقراطية في العراق، فيما دعا البنك المركزي العراقي باعتباره أحد الهيئات المستقلة، المحكمة الاتحادية العليا إلى إصدار قرار توضيحي لقرارها الأول.

وأكدت المحكمة أنها سبق لها وأن نظرت طلبات مماثلة بدون دعوى، منها طلب رئيس الجمهورية بتفسير بعض المواد الدستورية المتعلقة بانتهاء مدة مجلس الرئاسة، وطلب آخر من رئيس البرلمان عن تفسير بعض المواد الدستورية المتعلقة بهيئة الرئاسة في البرلمان وطلب آخر ينصب على تحديد بدء الجلسة الأولى لمجلس النواب في دورته الحالية".

وأوضح كتاب المحكمة العليا الموجه إلى البرلمان العراقي أن "القرار رقم ٨٨/اتحادية/٢٠١٠، المؤرخ في ٢٠١١/١/١٨ لم يكن مختلفا في مضامينه عن القرار الذي أصدرته المحكمة الاتحادية العليا برقم (٢٢٨/ت/٢٠٠٦) في ٢٠٠٦/٦/٩"، مبينا أنه "ورد في القرار المؤرخ ٢٠١١/١/١٨ العبارات، وتتولى المرجعية التي ترتبط بها- الهيئة المستقلة- رسم السياسة العامة لها دون التدخل في قراراتها وإجراءاتها وشؤونها المهنية لان هذه الهيئات قد منحها الدستور الاستقلال المالي والإداري لضمان حيادها واستقلال قراراتها وإجراءاتها في مجال اختصاصاها".

وتابع أن العبارات المذكورة "هو نفس مضمون ما ورد في القرار الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا في العام ٢٠٠٦ ولا يختلف عنه إلا في التعبير"، لافتا إلى أن "المحكمة أوردت في قرارها الصادر في ٢٠١١/١/١٨ العبارات، وتجد المحكمة الاتحادية العليا إزاء صراحة نصوص الدستور بربط بعض الهيئات المستقلة بمجلس النواب أو الوزراء، وجوب احترام ومراعاة هذه النصوص والتقيد بها".

وبين أن "ورود هذه العبارات جاء تأكيدا على استقلالية هذه الهيئات من النواحي المهنية والإدارية والمالية"، مشيرا إلى أن "الهيئات التي لم ينص الدستور على ربطها مجلس النواب أو الوزراء فأن مرجعيتها يلزم أن تحددها طبيعة المهام التي تقوم بها على وفق قانونها الذي يحدد هذه المهام".

وأكد أن "الكشف عن مضمون المادة (٨٠/ أولا) من الدستور الذي ورد ضمن القرار كان من مقتضياته"، مبينا أن "النصوص الدستورية يفسر بعضها البعض والذي يشير إلى اختصاص مجلس الوزراء بتخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة".

وأعتبر توضيح المحكمة أن "البند الذي يشير إلى اختصاص مجلس الوزراء بتخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لا يخل باستقلالية عمل الهيئات المستقلة من النواحي المهنية والإدارية والمالية"، مشيرا إلى أن "القرار الصادر قد أكد في نهايته على وجوب مراعاة الاستقلال المالي والإداري للهيئات المستقلة تحصينا لها مما يؤثر في استقلالية قراراتها وإجراءاتها المهنية مع الالتزام بمراعاة النصوص الدستورية والقانونية عند تعيين رؤساء هذه الهيئات سواء كانوا بدرجة وزير أو من ذوي الدرجات الخاصة أو دونها".

وأوضح الكتاب أن "القرار أشار إلى وجوب مراعاة ما نصت عليه القوانين التي تنظم عمل الهيئات المستقلة والتي تضمن لها الاستقلال في أداء مهنيتها دون أي تأثير".

وكانت المحكمة الاتحادية العليا قد أصدرت قرارا في ١٨ كانون الثاني الماضي يقضي بارتباط الهيئات المستقلة المشار إليها في الدستور العراقي، برئاسة الوزراء مباشرة، وليس برئاسة مجلس النواب، وجاء القرار بناءً على طلب قدمه مكتب رئاسة الوزراء إلى المحكمة الاتحادية في ٢ كانون الأول من العام الماضي، لتبيان جهة الارتباط.

قال إنه سيعود إلى برنامج العراقية الأصلي

العلوي ينشق بثمانية نواب وبكتلة "بيضاء"

□ متابعة/ المدى

أعلن القيادي في القائمة العراقية حسن العلوي أن ثمانية من نواب القائمة العراقية انشقوا عن القائمة لتشكيل كتلة مستقلة تسمى "الكتلة العراقية البيضاء"، فيما لفت إلى أن "الكتلة جاءت رداً على سياسة قادة القائمة الذين غلّبوا العامل الخارجي على العامل الداخلي".

وقال حسن العلوي لوكالة السومرية نيوز امس الاثنين إن "الكتلة العراقية البيضاء سيعلن عنها رسميا في مؤتمر صحفي في مجلس النواب وتتألف من ثمانية نواب من أعضاء القائمة العراقية وهم حسن العلوي، وجمال البطيخ، وعالية نصيف، وقتيبة الجبوري، وطلال الزوبعي، وكاظم الشمري وعزيز المياحي واحمد العريبي".

وأوضح أن الكتلة العراقية البيضاء هي حركة سياسية تتبنى برنامج القائمة العراقية الأصلي "الذي لم يطبقه أياد علاوي"، مبينا أن "الكتلة العراقية البيضاء جاءت انتفاضا على طريقة إدارة قادة العراقية للازمة وعملية تشكيل الحكومة".

وبين العلوي وهو من القياديين في القائمة العراقية أن "إدارة قادة القائمة العراقية جعلت القائمة التي كانت تعتبر الأولى تصبح القائمة الأخيرة".

واتهم حسن العلوي قادة العراقية وعلى رأسهم إياد علاوي بأنهم "غلّبوا العامل الخارجي على العامل الداخلي وكأن بغداد لم يعد لها القرار"، بحسب تعبيره، معقبا بالقول "فهم لا يعيشون في العراق ويقضون معظم أوقاتهم خارجه".واستبعد العلوي أن تتحالف الكتلة العراقية البيضاء مع أي من الكتل السياسية، موضحاً "كتلتنا كتلة ليبرالية أما الكتل الباقية فهي كتل محافظة تختلف معنا بالنهج".

ويعرف العلوي بانتقاده الدائم لقادة القائمة العراقية حيث أكد في وقت سابق أنه أحد مؤسسي القائمة العراقية ولم تتم استشارته في اختيار الوزراء داخل القائمة التي خضعت لمبدأ القرابة والمصاهرة، مؤكدا أن رئيس القائمة العراقية إياد علاوي اختار ابن عمه لوزارة الاتصالات وترك محافظتي النجف وكربلاء دون تمثيل في البرلمان"، معتبرا أن "هذا الأمر جزء من الاستئثار بالسلطة، حيث إن محمد علاوي لا يصلح لهذه الوزارة، وسيشكل خطراً يهدد الأمن الوطني بعد تسلمه المنصب.

وكان العلوي قد أكد في وقت سابق أنه "سيقود معارضة في البرلمان مع مجموعة من النواب إذ لا يمكن لبلد أن يبقى بدون معارضة".

وكان مراقبون قد ذكروا أن زعيم القائمة العراقية إياد علاوي أبدى انزعاجه من لقاءات النائب عن كتلته حسن العلوي المتكررة مع رئيس الوزراء نوري المالكي وغيره من قادة الائتلافين الشيعيين.

وكانت بعض وسائل الإعلام قد نقلت تقارير في شباط الماضي، عن تشكيل القيادي في حركة الوفاق المنضوية ضمن القائمة العراقية حسين الشعلان كتلة داخل القائمة العراقية، مشيرة إلى أنها تضم أربعة أعضاء من الحركة.

وتتوارد بين الحين والآخر أنباء عن انشقاقات في القائمة العراقية، حيث كان آخرها في ١٩ من كانون الأول الماضي، إذ أكد مصدر سياسي مطلع، أن عشرة أعضاء من القائمة العراقية على رأسهم النائبان جمال البطيخ وطلال الزوبعي هددوا بإعلان انفصالهم عن القائمة، في حال عدم منحهم وزارتين ضمن تشكيلة الحكومة، مؤكدا أن النائبين محمد صيهود وعالية نصيف ضمن الأعضاء العشرة.

وأعلنت القائمة العراقية في بيان صحفي، في الـ٢٢ من شباط الماضي، أنها قررت طرد النائبين أحمد عريبي عن محافظة البصرة، وقتيبة الجبوري عن محافظة صلاح الدين، من القائمة لعدم التزامهما بالمشروع الوطني الذي أقرته القائمة، فضلاً عن اتصالاتهما بجهات معادية لها منذ ظهور نتائج الانتخابات، مضيفة أن القائمة حاولت طوال هذه الفترة إصلاح مسيرة هذين النائبين، لكنهما لم يصلحا مسيرتهما، فيما اتهم النائب المبعد قتيبة الجبوري القياديين في القائمة صالح المطلك وطارق الهاشمي بالوقوف وراء استبعاده والنائب أحمد عريبي من القائمة، مؤكداً رفض زعيم القائمة إياد علاوي وغالبية أعضائها قرار الإبعاد، فيما لفت إلى أن سبب القرار هو ترشيحه لمنصب نائب رئيس الجمهورية من قبل ٦٠ نائباً عن القائمة.

يذكر أن القائمة العراقية التي تمتلك ٩١ مقعداً في مجلس النواب تضم سبعة تكتلات سياسية هي حركة الوفاق الوطني بزعامة أياد علاوي والتي حصلت على ٢٤ مقعدا في الانتخابات، والجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلك الذي حصل على ٢٠ مقعدا، وتجمع عراقيون بزعامة أسامة النجيفي الذي حصل على ١٩ مقعدا، وحركة حل بقيادة جمال كربولي والتي يبلغ عدد مقاعدها في البرلمان ١٢ كما تضم القائمة حركة تجديد التي يتزعمها نائب رئيس الجمهورية السابق طارق الهاشمي والتي حصلت على ٦ مقاعد، وهي المقاعد نفسها التي حصل عليها تيار المستقبل بزعامة نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي، فيما حصل حركة أبناء الرافدين التي يقودها سلام الزوبعي على ٤ مقاعد.

المالكي للمحافظين: اتركوا المكاتب وانزلوا إلى الشارع

□ بغداد/ هشام الركابي

طالب رئيس الوزراء نوري المالكي جميع المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات بالنزول إلى الشارع والاطلاع على معاناة المواطنين.

وقال المالكي في كلمته التي ألقاها في المؤتمر الاستثنائي الطارئ للهيئة التنسيقية العليا للمحافظات غير المرتبطة بإقليم إننا طالبنا المحافظات بمعالجة مشاكل المواطنين والنزول إلى الميدان مثلما وجهنا الوزراء بذلك.

وأضاف: نحن لسنا بحاجة إلى مسؤولين مكتبيين لان النزول إلى الميدان سيجعلنا نعالج الأخطاء واكتشاف مواطن الفساد الحاصل في بعض دوائر المحافظة.

وتابع رغم أن في جميع المحافظات مشاريع تنفذ بموجب الخطط التي أعدت مسبقا لكننا طالبنا بأن توجه تلك المشاريع إلى الشرائح المحرومة والفقيرة لان تلك الفئات بحاجة إلى دعم ورعاية واهتمام.

وكشف المالكي في كلمته انه سيطلب من الوزراء في جلسة مجلس الوزراء المقبلة تقديم نسب أعداد المحافظات لغرض إطلاق التعيينات وتوزيعها بموجب نسبة كل محافظة. مبينا أن لجنة متخصصة ستشكل لمتابعة إجراءات تقديم الطلبات وإجراء القرعة.

من جهته قال نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك إننا اتفقنا في الحكومة على العمل بروحية الفريق الواحد.

وأضاف في كلمته التي ألقاها في المؤتمر المذكور أن أمامنا تحديات كبيرة تستدعي الوقوف صفا واحدا لمواجهتها والمضي إلى الأمام.

وبين نائب رئيس الوزراء أن الحكومة سائرة في معالجة اخطاء الماضي لاسيما الفساد الإداري، وأوضح أن المطلوب منا الآن مواجهة ظاهرة الفساد من خلال وضع خطة كبيرة تعمل على كشف المفسدين وتقديمهم للقضاء، وتوعد المطلك الفاسدين من الذين ارتكبوا جرائم فساد في المرحلة الماضية. وقال سنعمل على محاسبة المفسدين من الذين ارتكبوا جرائم فساد في المرحلة السابقة وسنجعلهم عبرة.

إلى ذلك قال وزير الدولة لشؤون المحافظات طورهان المفتي إن هدف المؤتمر الطارئ هو لمناقشة انتخابات مجالس الاقضية والنواحي بالإضافة إلى الانتخابات المحلية.

في غضون ذلك تظاهر المئات في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد، الاثنين، احتجاجاً على نقص الخدمات وللمطالبة بإقالة مجلس المحافظة ومعاقبة المفسدين.

وكان عدد من المثقفين والشباب قد دعا عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك إلى تظاهرة سلمية، الاثنين، في العاصمة بغداد بمناسبة الذكرى الأولى للانتخابات البرلمانية في السابع من آذار من العام الماضي ٢٠١٠ والتي أفرزت الحكومة الحالية، وأسموها بمظاهرات "يوم الندم" في إشارة إلى ندمهم على انتخاب الحكومة الحالية.

يذكر أن العراق قد شهد، في الرابع من آذار الجاري والخامس والعشرين من شباط الماضي تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت.

من ناحية أخرى، طالب رئيس الوزراء بالإعلان عن حصص المحافظات من الدرجات الوظيفية، متعهدا باتخاذ إجراءات رادعة ضد المسؤولين المفسدين، فيما كشف نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات عن إطلاق حملة وطنية لمكافحة الفساد في كافة المؤسسات الحكومية.

وقال المالكي إن "مجلس الوزراء سيطلب مطلع الأسبوع المقبل من الوزراء الإعلان عن حصص المحافظات من الدرجات الوظيفية لتعلن بكافة المحافظات ولكل المواطنين بالتساوي في إطار التنافس"، مشددا على "عدم السماح للتعيين المباشر في المؤسسات الحكومية كونه مدخل من مداخل الفساد والحرمان للمواطن".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون